

دور التنمية الاقتصادية في معالجة آثار الفقر وسط المجتمعات الريفية

محمد إسحاق محمد عبد الله

تاريخ النشر: 2022-06-17

تاريخ القبول: 2022-05-07

تاريخ الاستلام: 2022-05-17

المستخلص:

ركزت الورقة على تحليل دور التنمية الاقتصادية في معالجة آثار الفقر وسط المجتمعات الريفية. وهدفت الورقة للتعرف على معوقات التنمية الاقتصادية في السودان، ومعرفة المعوقات والمشاكل التي تقف في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان، وكذلك معرفة واقع الاقتصاد السوداني، وماهى أبرز معوقات التنمية الاقتصادية في السودان. تمثلت المشكلة في مواجهة السودان للعديد من المشكلات الاقتصادية والتنموية، نسبة لمساحته الكبيرة ومسألة الديون الخارجية التي أثرت سلباً على التنمية الاقتصادية للسودان، والحصار الاقتصادي الذي كان له الأثر السالب على الاقتصاد السوداني، كما أن عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية والصراعات قد أضعف الاقتصاد السوداني، الأمر الذي أدى لزيادة نسبة الفقر في مختلف مناطق السودان، خاصة المناطق الريفية التي تعاني من تدني مستوي الخدمات بصورة مريعة. من أهم النتائج إن أكثر معوقات تنمية القطاعات الاقتصادية في السودان ضعف التمويل وبدائيتها أدى إلى تأخر العملية الإنتاجية، تدهور القطاع الزراعي الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد السوداني، وجود تأثير سلبي للحصار الاقتصادي المفروض على السودان وعلى التنمية الاقتصادية. أوصت الورقة بضرورة الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية، وتهيئة الفرص لإحراز تقدم في مجالات الزراعة في المناطق الريفية في السودان من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لها، السعي لرفع الحصار الاقتصادي عن السودان بالإضافة إلى حل مشكلة الديون الخارجية، ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد السوداني على أساس العرض والطلب ومعالجة الاختلالات الهيكلية.

Abstract

The paper focused on analyzing the role of economic development in addressing the effects of poverty among rural communities. The paper aimed to identify the obstacles to economic development in Sudan, and to know the obstacles and problems that stand in the way of achieving economic development in Sudan, as well as knowing the reality of the Sudanese economy, and what are the most prominent obstacles to economic development in Sudan. The problem was that Sudan faced many economic and development problems, due to its large area and the issue of foreign debts that negatively affected the economic development of Sudan, and the economic blockade that had a negative impact on the Sudanese economy, and that

political instability, civil wars and conflicts had weakened the Sudanese economy, the matter Which led to an increase in the poverty rate in various regions of Sudan, especially rural areas that suffer from a terrible low level of services. Among the most important results, the most important obstacles to the development of the economic sectors in Sudan are the weak and primitive funding, which led to the delay in the production process, the deterioration of the agricultural sector, which is the backbone of the Sudanese economy, and the negative impact of the economic blockade imposed on Sudan and on economic development.

The paper recommended the need for optimum use of agricultural resources, creating opportunities to make progress in the fields of agriculture in rural areas in Sudan by providing material and moral support to it, seeking to lift the economic siege on Sudan in addition to solving the problem of external debt, the need to restructure the Sudanese economy on the basis of supply and demand and address structural imbalances.

مقدمة:

نشأت التنمية الاقتصادية بصورة عامة، في مشروع إعادة الاعمار في فترة مابعد الحرب الذي بدأتها الولايات المتحدة الأمريكية وفي اثناء خطاب الرئيس هادي نورمان عام 1949م بإقران التنمية المناطق غير المتطورة كأولوية للغرب، يشمل مجال التنمية الاقتصادية العمليات والسياسات التي تتخذها الدولة لتحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعبها من تلك العمليات التي تتخذها الدولة منح البنوك والمؤسسات للتمويل الاصغر وغيرها من العروض التي تقدمها الدولة في مجال التنمية الاقتصادية الي الإجراءات المسندة والمنسقة التي تتخذها صناع السياسة والجمعيات المشتركة والتي من شأنها ان تسهم في تعزيز مستوى المعيشة.

إن الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة الى التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات. في عام 2015، كان أكثر من 736 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر الدولي، وكان حوالي 10 في المائة من سكان العالم (ما قبل الجائحة) يعيشون في فقر مدقع ويكافحون من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الصحة والتعليم والحصول على المياه والصرف الصحي. لذلك فإن ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة أمران يمثلان تحديات إنمائية كبرى تواجه البشرية اليوم، وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي، لم تتمكن غالبية دول العالم النامي من تحقيق النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للموارد اللازمة للحد من الفقر وعدم المساواة إلى مستويات مقبولة.

بشكل عام، ظل التقدم المحرز في القضاء على الفقر متفاوتا للغاية في جميع البلدان، خاصة السودان. ويبقى معدل الفقر، بشقيه النقدي والمتعدد الأبعاد، مرتفعا للغاية خاصة في السودان الذي يعتبر من الدول منخفضة الدخل ومن البلدان المصنفة ضمن الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل في منظمة التعاون الإسلامي الواقعة في

منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا. وما لا شك فيه هو أن القضاء على الفقر مهمة جد معقدة وذلك بسبب طبيعة الفقر المتمثلة في تعدد أوجهه. فالحكومات في البلدان الأعضاء في المنظمة، كما هو الحال بالنسبة للعديد من نظيراتها من العالم النامي، تواجه تحديات جمة وتعمل جاهدة لحل الكثير من القضايا في سعيها لمكافحة الفقر، ومن ذلك الولوج إلى الخدمات الأساسية وتوفير الموارد المالية والقدرة المؤسسية والإرادة السياسية.

المشكلة:

يواجه السودان العديد من المشكلات الاقتصادية والتنموية، نسبة لمساحته الكبيرة ووجود العديد من المشكلات من مسألة الديون الخارجية التي أثرت سلباً على التنمية الاقتصادية للسودان، والحصار الاقتصادي الذي كان له الأثر السالب على الاقتصاد السوداني، كما أن عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية والصراعات قد أضعف الاقتصاد السوداني، الأمر الذي أدى لزيادة نسبة في مختلف مناطق السودان، خاصة المناطق الريفية التي تعاني من تدني مستوى الخدمات بصورة مريعة، ويمكن تحديد مشكلة الورقة في السؤال التالي: ماهي المعوقات والحلول الاقتصادية في السودان على التي أثرت على التنمية الاقتصادية وزادت من معدلات الفقر؟

الأهداف:

هدفت الورقة للتعرف على معوقات التنمية الاقتصادية في السودان، ومعرفة المعوقات والمشاكل التي تقف في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان، وكذلك معرفة واقع الاقتصاد السوداني وماهي أبرز معوقات التنمية الاقتصادية في السودان.

المنهج:

يتبع في هذه الورقة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإستدلالي.

مفهوم التنمية الاقتصادية:

بشكل عام يشير مفهوم التنمية الاقتصادية الي الاجراءات المستدامة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة. كذلك ايضا يستخدم الاقتصاديين مصطلح التنمية الاقتصادية بشكل متكرر في القرن العشرين كان هذا المفهوم مستخدماً في الغرب لقرون عدة تبدأ غالبية مؤلفات التنمية الاقتصادية بالترقية بين التنمية والنمو ويجتهد كل اقتصادي في اضافة المزيد من الفروق بين المفهومين الا انهم متفقون علي ان مفهوم التنمية هو مجموعة من التغيرات الهيكلية في بيان المجتمعات كما يستخدم للإشارة للبلدان المتخلفة⁽¹⁾.

التعريف لتنمية الاقتصادية ذلك التعريف الذي يقتضي اضافة ابعاد جديدة مثل أن يكون حجم التغير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة، وأن يكون تشيد عملية التنمية بالدرجة الاولى علي القوة الدائمة للمجتمع، بالإضافة إلى ذلك أن تضمن عملية التنمية تحقيق نمو متصلاً ومستمر من خلال تجديد موارد المجتمع بدلاً من استنزافها، وتلبي حاجات الغالبية العظمي لأفراد المجتمع⁽²⁾.

يشير مفهوم التنمية الاقتصادية الى التغيرات الكمية والنوعية والصحة وذلك في اقتصاد منطقة معينة. كذلك ايضا يمكن ان تشير التنمية الاقتصادية الى التغيرات في مجالات متعددة من بينها راس المال البشري والبنية التحتية والاساسية ويمكن ان تشمل هذه الاجراءات التمويلية والتنافس الاقليمي والاستدامة⁽³⁾.

بناء علي ذلك يشير الخبير الاقتصادي (مارتن) الي ان النمو الاقتصادي هو أحد جوانب التنمية الاقتصادية التي يتراوح بين تحرير الاقتصاد المحلي بإعطاء مشروعات مدعومة بالقطاعات ومؤسسات التمويل المختلفة⁽⁴⁾.

أهداف التنمية الاقتصادية:

ان هدف السياسات التنموية في الدول بصورة عامة هو النهوض بأهداف وموجهات مدروسة لتقديم الدعم المادي والمعنوي والتمويل للخروج بأهداف تمويلية تحقق بها التنمية الاقتصادية الداعمة، وللتنمية الاقتصادية اهداف عديدة تدور حول رفع مستوي معيشة السكان وتوفير اسباب الحياة الكريمة لهم بالتالي تغير التنمية في البلاد النامية كوسيلة لتحقيق الاهداف المنشودة منها، وهي⁽⁵⁾:

1/ زيادة الدخل اليومي: تعتبر زيادة الدخل اليومي اهم اهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ذلك بالغرض الاساسي الذي يدفع هذه البلاد الي القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها وانخفاض مستوي معيشة اهلها وتزايد عدد سكانها.

2/ رفع مستوي المعيشة: يعتبر تخفيض مستوي المعيشة من بين الاهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية الي تحقيقها في الدولة المتخلفة اقتصادياً ذلك انه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة المادية والحياة تحقيق مستوي ملائم للصحة والثقافة مالم يرتفع مستوي معيشة السكان.

3/ تقليل الثغرات في الدخول والثروات:

هذا الهدف للتنمية الاقتصادية الواقع هو هدف اجتماعي اذا انه في معظم الدول المتخلفة يجد انه بالرغم من انخفاض الدخول القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فأنا نري فروق كبيرة في توزيع المدخول والثروات اذا استحوذ طائفة صغيرة من المجتمع علي جزئ كبير من ثروته وتعيد عالي من دخله القومي بينما لا يمتلك غالبية افراد المجتمع .

4/ تعديل التركيب النسبي:

هنالك اهداف اخري اساسية تنمية اقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي ، ذلك عدم قدرة البلاد علي قطاع واحد من النشاط كمصدر للدخل القومي .
سواء ان كانت تعتمد علي الزراعة فقط ودعم قطاع الصناعة وذلك الاعتماد علي قطاع واحد يعرض البلاد الي خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الانتاج والاسعار .

- 5/ رفع مستوى حياة العمال تدريجياً:** عن طريق حاجتهم الاساسية ويتضمن هذا الهدف الاستنتاجات التالية :
- أ/ ضرورة رفع انتاجية العمل دون ان يتم ذلك علي حساب الاستقدام خاصة ونحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام.
- ب/ ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي وخصوصاً العلاقات المدنية بالريف كي تتحاشي الاثار السلبية للتصنيع والتحضير.
- ج/ ضرورة وجود ادلة وبراهين لصالح التقنيات الاكثر تقدماً لكنه تضمن وبنفس الوقت وعن اتجاه البعثة التكنولوجية المعقدة جداً.
- د/ توجه الاستثمارات افضل توجه فالاستثمار هو الذي يشجع بصورة مباشرة أو غير مباشرة علي انتاج المفيدة لفئات الشعبية.

موجهات التنمية الاقتصادية ومصادرها:

للحصول الي غاية التوجه القائم علي التنمية الاقتصادية لابد من وجود مصادر للتنمية. ومصادر تتمثل في رؤوس الاموال والادخار بأنواعه. وكذلك ايضاً يتم تقييم اداء مؤسسات التمويل من رقابة تحقيق الاهداف المنشودة للوصول الي غاية هدف التنمية الاقتصادية الاساسي ذلك يجب علي صناعات التنمية الاقتصادية النظر الي موجهات التنمية الي الوصول الي هدف تنموي يقوم الي أداء تحسين مستويات الدخل وتنمية الاداء الي المجتمع. ويتم تقييم اداء اي من الموجهات الخاصة بالتنمية علي ان اهداف التنمية الاقتصادية تحققت الي قياس مدي نجاح عمليات التنمية الاقتصادية والنظر الي مستويات المعيشة وذلك ايضاً تحسين المستوى الصحي. وتقوم جهات معينة بتوجيه التنمية نحو الغايات والاهداف المراد تحقيقها. ولتقديم موجهات تعمل علي خلق نفع تنموي شامل لابد من النظر الي عناصر التنمية الاقتصادية ومتطلباتها وهي⁽⁶⁾:

1/ عناصر التنمية الاقتصادية:

تعتبر التنمية الاقتصادية تغير شامل بيضوي ليس فقط علي الجانب الاقتصادي وانما الثقافي، السياسي، الاجتماعي، والاخلاقي ايضاً من هذا ينطوي ليس من التنمية تضمن الحداثة والتي تشير الي اضعاف دور العادات والتقاليد غير العلمية في اتخاذ القرارات وزيادة المعرفة العلمية.

2/ متطلبات التنمية الاقتصادية:

تقضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة تتمثل في التغيرات للمجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع وهنا يتم توجه التنمية الاقتصادية حسب موجهاتها ومتطلباتها التي يزيد المفهوم التنموي لدي الافراد والمجتمع ولهذا لابد من توجه صناعات القرارات الاقتصادية، ايضاً كذلك حد الشروط الاساسية لتوجيه التنمية

الاقتصادية هو استقلال السياسي والاقتصادي فكما نعلم ان ظاهرة الاستعمار هدفها استقلال ثروات المجتمعات المختلفة مع اهمال جانب التنمية الاقتصادية هدفها.

ان تحقيق الاستقلال السياسي يؤدي الي التوجه المنبعث من الاهداف التنموية للدولة . ويعد شرطاً هاماً واسباسياً والممثل في السيطرة الوطنية علي الموارد المتاحة للمجتمع وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية تحقيق القدرة علي توجيهها واستغلالها في الشكل الملائم .

استراتيجية التنمية واساليبها في التوجه:

يعتمد تحديد الاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية اختياريين امكانية بديلة تنوع باختلاف البلدان المعنية بالأمر فليس هنالك برامج انمائي واحد يصلح لجميع البلدان النامية وما قد يكون ملائماً فعلاً في بلد آخر يحتاج كل بلد الي سياسات خاصة تتلاءم مع مميزاته واشكاله واهدافه.وتحديد استراتيجية العامة للدولة مسألة هامة لأنها تحدد مسار التنمية الاقتصادية عبر الزمن ويجب ان تتصف تلك الاستراتيجية بالشمولية⁽⁷⁾.

ايضا ذلك لتقييم المواجهات التي تعمل الي فرض استراتيجيات تهدف الي زيادة الادوار التنموية العامة للبلدان عليه يجب وضع خطط واستراتيجيات تدعم عمل الموجهات بمعنى يجب ان تعطي جميع قطاعات الاقتصاد القومي فالاستراتيجية ليست الا سوي برنامج مدعوم بأهداف ومصادر وقوانين تبط بها عمل اي يؤدي تطوير قوي شاملة.وفيما يلي الخطوات العريضة التي يجب ان تضمن استراتيجية التنمية الشاملة أو بالأحرى مبادئ العمل الحكومي لابد ان تختصر في الآتي⁽⁸⁾:

أ/ تحديد المشروع الاجتماعي والمشروعات الانتاجية المحكومة في المجالات التي هي خارجه عن النشاط الاقتصادي الخاصة.

ب/ التوجيه الحكومي والتخطيط والتشجيع المتكامل والاندماج الاقتصادي بين القطاعين الخاص والعام للدولة.

ج/ تشجيع ومعاونة المستثمرين في المبادئ العامة كالتهليم والصحة والاسكان جعل أو خلق سياسة زراعية في المدي القصير المتوسط والطويل والاصناف الانتاجية الضرورية لتقلص التنمية الغذائية وهذا بمعاونة المستثمر .
هـ/ العدالة الاجتماعية تكوين راس المال والادخار والحد الأدنى والتضخم.

اساليب التنمية الاقتصادية:

هنالك عدة اساليب للنهوض بالتنمية الاقتصادية اهمها⁽⁹⁾:

1. توفير راس المال الملائم واللازم للتنمية مادياً وبشياً.

2. انظمة التهليم المعتمدة في اعداد قوة العمل .

3. تطوير اليات تخطيط قوة العمل.

4. تطوير آليات الاختيار والتعين.

5. توفير المناخ الاقتصادي والادبي المناسب.

6. اعداد وتأهيل اليد العاملة بمختلف التخصصات والمهارات، اضافة الكفاءات تزويد القوي العاملة بالمعارف

والخبرات والمهارات اللازمة بهدف تحقيق الاهداف التنموية في كافة المجالات تبسيط الاجراءات والحد من

الروتين ، تخصص ايام دراسية في البحث العلمي .

وفيما يلي الخطوط العريضة التي يجب ان تضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة أو بالأحرى في مبادئ العمل الحكومي لابد ان تختصر في تحديد المشروع الاجتماعي، فالمشروعات الانتاجية الحكومية والتخطيط لتشجيع الاستثمار الخارجي يساهم في جعل أو خلق سياسة لدى الجهات المختصة بالزراعة في المدى القصير المتوسط تحديداً الاضافة الانتاجية الضرورية لتقليل العبء الغذائية وهذه بمعاونة المستثمر الخاص .

كل هذه اساليب واستراتيجيات تساعد وتؤدي الي توجهات قوي تجعل عملية التنمية الاقتصادية من انجح الادوار في تعزيز النمو الاقتصادي في البلد عليه يجب وضع لوائح للمستثمرين الاجانب والوطنين للقيام بسير التنمية الاقتصادية علي مسارها التنموي وجعل فئة كبيرة من الافراد يتبادلون ايقاع المعيشة.

المجال الثقافي في توجه عملية التنمية الاقتصادية:

تتطلب التنمية الاقتصادية الي تغيرات جوهرية في نظام التعليم القائم تتمثل هذه التغيرات في ثورة ثقافية تغير هذا النظام من جذوره وتجعله قادراً علي مواجهة احتياجات النمو الاقتصادي والاجتماعي والثورة الصناعية والتكنولوجية بمعنى ان الثورة الثقافية تؤدي الي ملائمة نظام التعليم احتياجات النمو الاقتصادي السريع تستهدف هذه الثورة الثقافية ان تمكن التحدي من طرق الانسان للطبيعة بروح المغامرة والملاحظة والتجربة بدلاً من روح التهذيب والتجريد وتهدف الثورة الي خلق الابداعية لدي الافراد وذلك ان التنمية الاقتصادية لا تتطلب فقط نقل التكنولوجيا من مكان الي مكان بل لكي تنجح عملية التكنولوجيا لابد من خلق العقل الذي يبدعها ويديرها ويسيرها مع الاعتناء بها. وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية تغييراً جمهورياً في مناهج التعليم السائدة اذ من شأنه خلق العلمية والنقدية المتسائلة والرغبة في فهم واقعها ومحيطها وتغيره .

اذن كل هذه المجالات تؤدي الي تغيرات جوهرية في برنامج التنمية القائم اذ انها تعمل الي خلق وفتح مجالات كثيرة لأفراد المجتمع هدفها الربط بينها وبين المؤسسات القائمة دور التمويل الاصغر ايضاً وربطها بالوعي الفكري والثقافي للعمل وزيادة التقنية الفنية للعامل أو لصاحب المهنة.

المجال الاجتماعي في توجه عملية التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية تتطلب تغير في الغيم والعادات السائدة اضافة الي سلوك الافراد ونظرتهم للنشاط الاقتصادي والعمل علي كيفية اجتماعية وهذا يقتضي تغييراً جذرياً في الجو الفكري العام وادخار افكار جديدة وقيم جديدة فالعلاقات الاجتماعية والانتماءات الفعلية والسياسية تؤثر في اختيار المدبرين ومن ذلك سوف تؤثر علي قدرة

الانسان وعلي العملية التنموية ويجب ازالة كافة النظم الاجتماعية مثل نظام الطوائف الذي يعوق عملية المرونة الراسية أي قدرة الانسان علي الانتقال من مهنة الي مهنة اخري⁽¹⁰⁾.

المجال لتنظيمي الاداري في توجيه التنمية الاقتصادية:

تحتاج التنمية الاقتصادية الي تغير جوهري في بعض المنظمات والمؤسسات الاقتصادية السائدة أو حلف مؤسسات وتنظيمات جديدة. وتتطلب عملية التنمية الاقتصادية رفع معدل الاستثمار الذي يكون بإنشاء مؤسسات مالية ومصرفية قادرة علي تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع والتي تتمثل في نفس الوقت قنوات لتوجيه هذه الموارد الاستثمارية.

ان التنمية الاقتصادية في بلدان العالم الثالث تتطلب قيام الحكومة بدور فعال وقيادي في عملية النمو الاقتصادي يكون ذلك يتمتع الجهاز الحكومي علي درجة عالية من الكفاءة الامر الذي يقتضي توسيعه.

معوقات التنمية الاقتصادية في السودان:

ان معوقات التنمية الاقتصادية في السودان تتمثل في الآتي⁽⁴⁾:

1. عدم وفرة راس المال اذ انه يمثل العنصر الداعم للتنمية الاقتصادية وبه تتكون المشروعات والاستثمارات.
2. عدم استقلال الموارد المتاحة يؤدي الي منع حدوث اي نوع تنموي اذ انه يشكل عائق امام كافة الاستثمارات والمشروعات الاقتصادية وان عدم استقلال الموارد يمكن يكون للأسباب منها الكفاءة التقنية في استخراجها البطالة بأنواعها تؤدي ذلك .
3. عدم توفير الامن القومي اذ انه يشكل ايضا عائقاً وسدّاً مانعاً اي نشاط اقتصادي مما يجعل من الصعب توفير المناخ الملائم للقائم بالتنمية الاقتصادية.
4. توزيع الكفاءة يؤدي بدوره عدم المساواة في توزيع الكفاءات داخل المشروعات بالتالي عدم توفير عنصر التقني.
5. التعاملات الخارجية مع دول الجوار والدول الأخرى ايضاً له اثر كبير في التنمية الاقتصادية، لأن التعامل الخارجي يتمثل في قيام المشروعات والاستثمارات بالتالي حسن البيئة أو المناخ الجيد.
6. التكنولوجيا في اداء المشروعات ومستوي التعليم هما عاملان لا بد من النظر اليهما في تحديد كفاءة المشروعات لان هنالك بعض الاستثمارات لها ارتباط بالمستوي التقني والفني لدي الفرد العامل عليه لا بد من النظر الي المستوي الفكري لدي الافراد.
7. ايضاً الخلافات السياسية للدولة اذ انها تكون مشغولة بأمر سياسي بالتالي ترك النظر الي عمل التنمية الاقتصادية والتسهيلات الحكومية مثل الضرائب بأنواعها.
8. عدم الادخار وزيادة الاستهلاك في الصحة وغيرها من المظاهر التي تؤدي بدوره الي تفشي الامراض بالتالي عدم قدرة الافراد للقيام بالواجبات اتجا العمل الذي يؤدي بدوره الي التنمية الاقتصادية.

9. عدم توفير المعونات الخارجية المتمثلة في الهيئات والمؤسسات الدولية للدول الفقيرة ويرجع ذلك إلى أسباب سياسية أو خلافية.

كل هذه المعوقات والأسباب تؤدي إلى عدم النهوض بالتنمية الاقتصادية . وإذا لم يكون هنالك توفير إلى المصادر الأساسية ووسائل ترشيد لم تكون هنالك أي نوي تنمية.

مصادر تمويل التنمية الاقتصادية:

تمويل البلدان المتخلفة للتنمية الاقتصادية بمواردها المحلية، ولكن من المعروف أن هذه البلدان تعجز عن توفير رؤوس أموال ضخمة للتمويل محورها الذاتية فتلجأ إلى مصادر أخرى وهي المصادر الخارجية.

أذن يوجد مصدران لتمويل التنمية الاقتصادية وهما المحلية والمصادر الخارجية وتمثل المصادر في الآتي⁽¹¹⁾:

1/ التمويل المحلي هو الأساس: يعتبر التمويل المحلي هو الأساس ذلك للاعتماد في تمويل التنمية يجب أن يركز في الأساس على الموارد المحلية وهي:

الادخار: وهو الامتناع عن الاستهلاك وبالتالي القدر الذي يتم به الامتناع عن الاستهلاك تزداد المدخرات ويزداد الاستثمار التراكم الزمن مالي وتنقسم مصادر الادخار إلى عدة أقسام هي:

أ/ الادخار العائلي: ويتمثل في الفرق بين الدخل المتاح والاتفاق الاستهلاكي للأفراد في القطاع العائلي وهنا تلعب سياسة الترشيد والاستهلاك عن طريق التقنية دوراً هاماً وأساسياً كذلك فإن تعبئة الادخار في القطاع العائلي يقتضي التركيز على زيادة الوعي للادخار وتنمية عادات الادخار لدى الأفراد ، ويجب في هذا الصعيد زيادة تطوير الأجهزة والمؤسسات القادرة على تعبئة المدخرات مثل البنوك وصناديق التوفير والاحتياط.

2/ الادخار قطاع الأعمال: يتمثل في مدخرات هذا القطاع في الأرباح المحتجزة في المؤسسات العامة في هذا القطاع وينقسم هذا القطاع إلى الأعمال الغير منظمة وقطاع الأعمال المنظمة. كل هذا الأنواع تمثل مصادر للتنمية الاقتصادية في أي بلداً وتعد أساساً إلى أي عملية تنمية.

ذلك أيضاً **الادخار الاختياري:** مصادر الادخار الاختياري هو القطاع العائلي وقطاع الأعمال فالادخار الاختياري هو السلع التي تنقطع اختياريًا من الدخل القروي ولا يتفق على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يكثر في ذات الوقت أي هو عبارة عن ذلك المبلغ المودع في المؤسسات المالية المنتهية. والادخار الحكومي يتمثل في الفرق بين الإيرادات من ناحية والمخاض النفقات من ناحية أخرى.

عليه تكون تلك العوامل هي المصدر للتنمية الاقتصادية وهي دور عملية التنمية والنمو.

الفقر:

مفهوم الفقر:

يعرف الفقر على أنه حالة تنسب إلى الشخص الذي لا يمتلك مبلغ مقبول إجتماعياً سواء كان من المال أم الممتلكات المادية⁽¹²⁾.

كما أن الفقر يعني عدم مقدرة الأفراد في الحصول على احتياجاتهم الأساسية، ويعني بالاحتياجات الأساسية جميع الأمور التي تعتبر ضرورية للإنسان من أجل البقاء، وتعكس مستوى المعيشة السائد في المجتمع، لذلك عندما يراد تحديد فئة الفقراء الذين يعيشون في مجتمع ما، يتم أولاً البحث عن جميع الأشخاص الذين وصلوا إلى حدود المجاعة، والمعرضين للموت، ثم بعد ذلك يتم البحث عن جميع الأشخاص الذين يمتلكون الغذاء والسكن والملبس اللاقي تمكنهم من البقاء على قيد الحياة، ولكن ليس بالمستوى المقبول الذي يعيش به باقي أفراد المجتمع⁽¹³⁾.

أسباب الفقر:

1. الأسباب الداخلية:

من أهم الأسباب الداخلية طبيعة المجتمع ونشاطه وتطوره الحضاري والبشري، وعراقته في تنظيم أعماله ونشاطه واستفادته من ثرواته وتنميتها تنمية مستدامة، وثانياً النظام السياسي والاقتصادي السائد في السودان. فالنظام الجائر لا يشعر فيه المواطن بالأمن والاطمئنان إلى عدالة تحميه من الظلم والعسف. ويستفحل الأمر إذا تضاعف العامل السياسي بعامل اقتصادي يتمثل في انفراد الحكم وأذياله بالثروة بالطرق غير المشروعة نتيجة استئثار الفساد والمحسوبية، فيتعاقد الاستبداد السياسي بالاستبداد الاقتصادي والاجتماعي، وهي من الحالات التي تتسبب في اتساع رقعة الفقر حتى عندما يكون البلد زاحوا بالثروات الطبيعية كما حدث ويحدث في السودان أو في دول أمريكا اللاتينية، هذا فضلاً عن الحروب الأهلية والاضطرابات وانعدام الأمن .

2. الأسباب الخارجية:

الأسباب الخارجية متعددة، وهي أعقد وأخفى أحياناً. ومن أهمها الحروب والنزاعات والصراعات الدولية التي تحرم البلدان فرصة التنمية والتطوير، كما من أسبابها السيطرة والاستعمار والتدخل بشؤون الدول الفقيرة استغلالاً ونهباً لثرواتها. أخيراً وبعد حصار دام أكثر من عقد من الزمن تسبب في تفكير شعب بأكمله رغم ثرواته الطبيعية. ويتعقد الأمر كثيراً إذا كان الاحتلال استيطانياً كما في فلسطين حيث تندهور حالة الشعب الفلسطيني يوماً بعد يوم وتتسع فيه رقعة الفقر نتيجة إرهاب الدولة الصهيونية وتدميرها المتواصل للبنية التحتية وهدم المنازل وتجريف الأراضي الفلاحية فتتحول مئات العائلات بين يوم وليلة من حد الكفاف إلى حالة الفقر المدقع. ومن الأسباب غير الظاهرة للعيان نقص المساعدات الدولية أو سوء توزيعها في البلدان التي يسود فيها الفساد في الحكم⁽¹⁴⁾.

آثار الفقر:

للفقر آثار خطيرة، فعلى سبيل المثال الأطفال الذين ينشئون في بيئة فقيرة يعانون من مشاكل صحية بشكل مستمر ومتكرر أكثر من الأطفال الذين ينشئون في ظل ظروف مادية أفضل، فالعديد من الأطفال الرضع

المولودين في أسر فقيرة لديهم وزن منخفض عند الولادة، وهذا يرتبط بالعديد من المشاكل الجسدية والإعاقات العقلية التي يمكن الوقاية منها، كما يمكن أن يكونوا أكثر عرضة للموت قبل إتمامهم عامهم الأول. كما أنّ الأطفال الذين ينشؤون في بيئة فقيرة يميلون إلى التغيب عن المدرسة في كثير من الأحيان بسبب المرض، ولديهم أيضاً نسبة أعلى بكثير من الإصابات من الأطفال الآخرين، فقد يكون لديهم ضعف في الرؤية، والسمع، وفقر الدم بسبب نقص الحديد، ومستويات عالية من الرصاص في الدم، والتي يمكن أن تُضعف وظيفة الدماغ⁽⁹⁾.

استراتيجية الحد من الفقر في المدى القصير:

تعتبر استراتيجية مكافحة الفقر في المدى القصير معتمدة على المساعدات والدعم واساليب التنمية للمشاريع الصغيرة من خلال عمل جمعيات مدنية تنموية تعمل على التدريب وتنمية الخبرات المهنية وتعبئة المجتمع لمبادرات تنشيط للعمل والمشروعات الصغيرة وبت روح المنافسة والانتاجية والمسؤولية لدى الفئات الفقيرة. كما يعد استمرار الدعم للطبقات الفقيرة ضرورة في الحاضر والمستقبل القريب، إذ يؤدي إلغاؤه إلى أعباء اقتصادية واجتماعية فادحة، ولكن يجب تطوير آليات الدعم بدعم مبادرات المشروعات الصغيرة والاعتماد على الذات حتى لا يكون الفقر مواكب لقلة النشاط والتواكل، والتكاثر غير النوعي والحضاري للبشر، لا يجب حالياً استبدال دعم الأسعار ببديل نقدي لأن الفئة الوحيدة المتاح معرفة دخلها بدرجة معقولة من الدقة هي فئة المشتغلين بالحكومة، أما الفئات الأخرى التي تشمل العاطلين والعاملين في القطاع الخاص والعمالة غير المنظمة يصعب تقدير دخلهم أو وصول الدعم النقدي لهم لغياب منظومة المعلومات المناسبة، ويفضل ان يكون الدعم عينياً وفتحياً وتدريبياً من خلال الجمعيات والمؤسسات التنموية التي تعمل على تحليل ظاهرة الفقر ومعالجة أسبابها بالإضافة لعامل تحسين آليات توزيع الثروة العامة في المجتمعات .

أنّ للفقر أسباباً متعددة، أهمها الكوارث والحروب، وضعف التعليم وطبيعة العراقة الحضارية والتكاثر السكاني الواسع والسريع مع تطور أنظمة الصحة والحياة، والفقر مرتبط بقلّة العمل والنشاط والفعالية الحضارية والقدرة على التنمية والتطوير⁽¹⁵⁾.

استراتيجية الحد من الفقر في المدى الطويل:

تعتمد هذه الإستراتيجية على إعادة صياغة السياسات العامة للسودان في عدة محاور رئيسية :

1. القناعة والالتزام السياسي والحكومي بأن التنمية البشرية هي وحدها القادرة علي أن تحدث النمو الاقتصادي تترجم في صورة إعادة توزيع الاستثمارات لتحقيق التنمية البشرية.
2. تطبيق اللامركزية الكامل في السلطة واتخاذ القرار وإعطاء الدور الرئيسي للمشاركة في تحديد أهمية المشروعات لأفراد كل مجتمع ريفي في السودان من خلال مؤسسات مجتمعية تتمتع بالحرية الديمقراطية.

3. قصر دور المفكرين والمتخصصين في التنمية في عرض مسارات التنمية والمساهمة في دقة التشخيص لأنواع وأبعاد وحجم المشكلات.
 4. لا تتحقق التنمية "المتواصلة" القادرة علي البقاء المرتكزة علي التنمية البشرية إلا ببناء تكنولوجيات محلية تتسم بأنها كثيفة العمل، كفاء في استخدام الطاقة، منخفضة التكاليف غير ملوثة للبيئة وتؤدي لرفع إنتاجية عناصر الإنتاج المحدودة وتحافظ علي الموارد الطبيعية.
 5. تعديل أساليب إدارة الميزانيات الحكومية والإنفاق العام، مع إعادة جدولة الإنفاق العام لإحداث توازن بين المناطق الريفية الفقيرة والمناطق المرتفعة الدخل (مثل المدن الكبرى والعواصم). فقد بينت الدراسات أن المدن الرئيسية في الدول الفقيرة يخصص لها 80% من إنفاق الخدمات علي الصحة والتعليم ومياه الشرب النقية، وقدر نصيب الفرد في المدن من الإنفاق العام حوالي 550 دولار مقابل 10 دولارات فقط للفرد في الريف.
 6. تكافل المناطق داخل السودان من خلال وضع نظام للمعلومات يهدف لإجراء بحوث علي ميزانية الأسرة كل خمس سنوات في كل المناطق الريفية، وإتباع منظومة معلومات الرقم القومي الدال علي الفئة الاقتصادية الديموغرافية للسكان لتحديد الفئات المستهدفة بالدعم باعتباره المحك لنجاح أي سياسة تهدف للحد من الفقر⁽¹⁶⁾.
- أساليب التنمية الاقتصادية للتخلص من الفقر في المناطق الريفية:

يوجد العديد من الطرق التي يمكن اللجوء إليها من أجل التخلص من الفقر ومنها⁽¹⁶⁾:

1. التزام حكومات الدول النامية في القيام بواجباتها من خلال وضع خطط وطنية لمعالجة الفقر، بحيث يجب عليهم وضع خطط استراتيجية يتم من خلالها تحديد كيفية التعامل مع موارد القطاع العام والخاص، بالإضافة إلى تحديد كيفية استخدام المساعدات للحد من الفقر المدقع. الحصول على بيانات دقيقة حول الفقر، حيث أن أغلب البلدان النامية تتعامل مع بيانات غير كافية وغير محدثة حول الفقر، لذلك لا بد من الحصول على معلومات صحيحة حول الأماكن التي يعيش بها مواطنوها الفقراء، وتحديد أهم الاحتياجات التي يجب توفيرها لهم، بالإضافة إلى مراقبة الأبعاد والمناحي المتعددة للفقر، وسؤال الفقراء عن ماهية أولوياتهم.
2. تقديم التبرعات المالية، حيث أنه لو قام كل شخص بالتبرع ولو بمقدار صغير من المال، فإن ذلك سيؤدي إلى القضاء على الفقر في جميع أنحاء العالم بشكل كبير، كما أنه سيحقق إنجازاً كبيراً في حصول الفقراء على الغذاء والكساء، حيث يمكن لكميات صغيرة من التبرعات إحداث فروق كبيرة.

3. سن قانون يتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، قانون من دون ثغرات، يأخذ بعين الاعتبار مفهوم اللامركزية الاقتصادية والذي يضمن مشاركة اجتماعية واقتصادية أفضل للجماعات والأفراد الذين يواجهون عقبات مختلفة للوصول إلى سوق العمل والسلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد التقليدي. قانون خاص بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني من شأنه أن يعمل على إيجاد طرق لتمكين الفئات المهمشة في السودان، مثل النساء في المناطق الريفية والأشخاص ذوي الإعاقة. وبالتالي يلعب الاقتصاد الاجتماعي والتضامني دوراً في تعزيز الإدماج الاجتماعي للناس، لا سيما الأكثر تهميشاً وفقراً، من خلال توفير النفاذ المستدام إلى سوق العمل بالإضافة إلى التعليم والصحة والسكن. فإن الاستبعاد من سوق العمل يعرض الأفراد للفقر المدقع وتدني جودة الحياة وضعف الثقة في النفس وتهديد الكرامة الإنسانية. تمثل المشاركة النشطة للأشخاص المهمشين في تنظيمات الاقتصاد الاجتماعي (كموظفين، ولكن بشكل مثالي كأصحاب الاعمال) خطوة رئيسية في مكافحة الاستبعاد الاجتماعي وتحقيق مستوى معيشي لائق. لكن صدور هذا القانون لن يكفي، سيتعين على الحكومة أيضاً اتخاذ جميع التدابير اللازمة بسرعة واعتماد نهج وطني قائم على البرامج المستهدفة لدعم التكامل الاجتماعي والاقتصادي للفئات المهمشة من ناحية. ومن ناحية أخرى، سيتعين عليها رفض هذا النهج واعتماد سياسات عامة محددة للتنمية الجهوية، ويجب إنشاء حوافز ضريبية لتشجيع الجهات الفاعلة الخاصة على الاستثمار في الاقتصاد الاجتماعي والتضامن. علاوة على ذلك يجب على الحكومة إنشاء الإطار المؤسسي اللازم وإنشاء التسهيلات الإدارية (للحصول على التراخيص وفتح الحسابات المصرفية) وتقديم المزيد من الدعم لنظام تمويل المشاريع الصغرى. ستجذب هذه التدابير الأشخاص المنخرطين في الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي وتمكنها من تنفيذ مشاريع صغيرة أو متوسطة بطريقة منظمة. من أجل جذب أكبر عدد ممكن من المواطنين، يجب أيضاً ضمان آليات التدريب والتعلم المناسبة.

4. أخيراً لتعزيز التنمية الاقتصادية يجب على السلطات إطلاق مبادرات لتسهيل إنشاء ونمو مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. غالباً ما تكون هذه المؤسسات هي الخيار الوحيد للمجتمعات المهمشة والفقيرة حيث يميل المستثمرون من القطاع الخاص إلى التخلي عنها لأسواق أكثر ربحية أو مناطق أقل نائية. علاوة على ذلك، يمكن للمؤسسات الاجتماعية دعم واستكمال تدابير السياسة العامة والمساهمة في تماسك المجتمع الريفي أثناء التحولات الهشة، لأنها أعمال متميزة ذات قيمة مضافة حقيقية بالإضافة إلى زيادة الفوائد المالية، ولكن تعترف بمسؤوليتها عن الأنشطة المشتركة، وتطوير مشاريع اجتماعية ذات معنى، وتشكيل الشبكات وعمليات التخطيط الاستراتيجي. يُنظر إلى هذه المؤسسات الاجتماعية أيضاً على أنها أماكن لتشجيع الابتكار السياسي من خلال تحفيز المناقشات بين

صناع القرار والمواطنين ، وكذلك وسائل تحسين الحياة، ومخاطبة مجتمعات الشيخوخة ، وتوسيع الوصول إلى المعلومات والخدمات ، وتشجيع مجتمع أكثر عدلاً وتوازناً اجتماعياً⁽¹⁷⁾.
يري الباحث أنه يمكن للاقتصاد الاجتماعي والتضامن أن يلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية المستقبلية للسودان، خاصةً عندما يتم تقديم فوائده بشكل صحيح للشعب السوداني، نظرًا لأن الاقتصاد الاجتماعي والقائم على التضامن يشجع العدالة الاجتماعية لأنه يمكن المستبعدين من سماع أصواتهم، ويسمح بالتوزيع العادل للثروة، ويعزز وصول الجميع إلى الخدمات الأساسية، خاصة في المناطق الريفية، يجب على الدولة إعطاء الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الأهمية التي تستحقها كوسيلة للتصدي للمشاكل والصعوبات التي يوجهها السودان بصورة عامة والمجتمع الريفي بصورة خاصة.

النتائج:

1. أن أكثر معوقات تنمية القطاعات الاقتصادية في السودان ضعف التمويل وبدائيتها أدي إلى تأخر العملية الإنتاجية.
2. تدهور القطاع الزراعي الذي يمثل العمود الفقري للاقتصاد السوداني.
3. التأثير السلبي للحصار الاقتصادي المفروض على السودان وعلى التنمية الاقتصادية.
4. تدهور القطاع الصناعي نتيجة لضعف التمويل المقدم من الجهات ذات الصلة.
5. عدم الاستقرار السياسي في السودان له كذلك أثر سالب على التنمية.
6. الديون الخارجية التي تمثل عقبة كبيرة للسودان في علاقته بالمؤسسات المالية الدولية.
7. ضعف هياكل الاقتصاد السوداني منذ فترة طويلة.

التوصيات:

1. ضرورة الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية، وتهيئة الفرص لإحراز تقدم في مجالات الزراعة في المناطق الريفية في السودان من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لها.
2. الاستفادة من مخرجات قطاع الزراعة كمدخلات إنتاج صناعي، وتحقيق التكامل بين القطاع الزراعي والصناعي.
3. السعي لرفع الحصار الاقتصادي عن السودان بالإضافة إلى حل مشكلة الديون الخارجية.
4. ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد السوداني على أساس العرض والطلب ومعالجة الاختلالات الهيكلية.
5. تحقيق توافق سياسي يُنهى الحرب في البلاد حتى تتمكن الدولة من الاستفادة من الموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية.

6. الاهتمام بالصادرات والعمل على زيادتها وإزالة المعوقات التي تعترض الصادرات والعمل على تنويعها، مع إعادة النظر في هيكله الواردات.
 7. أهمية تقوية بناء شبكة الضمان وتقديم الإعانات المالية للأسر العاجزة في المناطق الريفية لمساعدتها في تنمية القطاع الإقتصادي وتنمية نفسها.
- قائمة المرجع والمصادر:
1. د. صلاح نامية ، النظم الاقتصادية المعاصرة، (القاهرة: مكتبة عين شمس للنشر، 2012م).
 2. ناجي بن حسين، تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في الاقتصاديات العربية، (الجزائر: شركة دار العمل للطباعة والنشر، 2004م).
 3. حوري الحناوي، تنظيم المشروعات الصغيرة والتنمية، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2006م).
 4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التنمية البشرية المستدامة ومنهج الاقتصاد الكلي حلقات الارتباط الاستراتيجية ودلالاتها، نيويورك، 1997م.
 5. د. أحمد جامع، الرأسمالية الناشئة والتنمية الاقتصادية، (القاهرة: دار المعارف للنشر والتوزيع، 2009م).
 6. د. محمد دهب الفنجري، المذهب الاقتصادي في الاسلام ، (جدة: المؤتمر العالمي الاقتصادي الأول، 2000م).
 7. طارق بانوري وآخرون، التنمية المستدامة من المفهوم النظري إلى التطبيق، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، 1996م.
 8. د. مصطفى الكرمشي، الرأسمالية المعاصرة، (القاهرة: دار المعارف للنشر، 1999م).
 9. زياد أبو فحم، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في الوطن العربي، (بيروت: دار الثقافة النشر والتوزيع، 2009م).
 10. سيد كاسب جمال الدين، التنمية الاقتصادية الفرص والتحديات، (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر، 2007م).
 11. سهام بو فلفل، إسهامات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مكافحة الفقر مع إيضاحات تجارب بعض الدول، جامعة الجزائر، 2005م.
 12. فريد راغب النجار، الصناعات والمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، (مدخل رواد الأعمال) الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006م-2007م.
 13. عبد الله سليمان أحمد، التمويل والقضاء على الفقر، ندوة التمويل الاصغر، بنك السودان المركزي، 2013م.

14. مُجَّد عبد الحلیم فضل الله، دور المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل واستغلال المواد المحلية، (الخرطوم: إيلاف للنشر والطباعة، 2010م).
15. إبراهيم سعد الدين نصار، صور المستقبل الاقتصادي العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001م).
16. بنك فيصل الاسلامي السوداني، موجّهات التنمية الاقتصادية في السودان، 2011م.
17. صالح جبريل حامد، التمويل والتنمية الاقتصادية في السودان، (الخرطوم: شركة مطابع العملة، 2010م).